كلمة العدد

قانون الصحة النفسية الجديد

توازن المصلحة بين المريض النفسى والمجتمع

بقلم
د. محمود جمال أبو العزائم
رئيس التحرير

التوازن النفسى صفة مهمة فى حياة الإنسان لأنه أساس الاستقرار ومن ثم النجاح، فضلا عن دوره فى الصحة النفسية.. ونفس الإنسان عرضة للمرض وكما هى الأبدان تصاب بالزكام والحمى كذلك نفسيتنا، وغالبا ما تكون أسباب اختلال التوازن النفسى هى نتيجة العوامل المحيطة والمجتمع والأفراد المقربين من الإنسان ومدى تأثيرهم علينا.

ولكن تبقى هناك حقيقتان ثابتتان: أولاهما كلما اقترب الإنسان من ربه وأولى عبادته وطاعته اهتمامه الأكبر كان الله قريبا من هذا الإنسان وسانده ووفقه لسبل الراحة دنيا وآخرة.

والحقيقة الثانية: الدور القوى والفعال للأهل فى خلق بيئة وجو من الهدوء والاستقرار النفسى والتوجيه السليم منذ مرحلة الطفولة واختيار الطرق والأساليب المناسبة فى التعامل عندما يبلغ أحدنا سن المراهقة.

إذن التوازن عامل فى استقرار الفرد وبالتالى استقرار الأسرة والمجتمع وكذلك فإن التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع عامل هام أيضا فى استقرار المجتمع.

عرضت هذه البداية لكى أعرج لمناقشة قانون الصحة النفسية الجديد الذى بقدر ما يثير ارتياحا لدى بعض الأطباء ، من حيث ضمانات وحقوق المرضى النفسيين، ووسائل علاجهم، واحتجازهم وإطلاق حريتهم بعد العلاج، وآليات إنشاء صندوق الصحة النفسية لدعم وتطوير العلاج النفسى، وكذلك إنشاء مجلس قومى للصحة النفسية، بقدر ما يثير اعتراضا لدى البعض من حيث إنه يصعب تطبيقه فى الظروف الحالية لا سيما أن المريض النفسى بحاجة إلى مساندة قوية من جميع الأجهزة المعنية ومؤسسات المجتمع المدنى. وتمثل مسألة التوازن فى المصلحة بين المريض النفسى والمجتمع نقطة الخلاف بين الفريقين الموافق والرافض لمشروع القانون الجديد للصحة النفسية.

● المتحمسون للقانون يقولون إن هدف المشروع الرئيسى هو تغيير ثقافة المجتمع تجاه المريض النفسى ليصبح الهدف هو علاج المريض ، وإعادته للمجتمع وليس عزله وخصوصا أن القانون القديم رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ شاخ ولم يعد متواكبا مع العصر.

● بينما يرى فريق المعارضين للقانون أن القانون الجديد المستقى من القانون البريطانى يصعب تطبيقه على الظروف الحالية القاسية فى مصر، لأن العلاج النفسى يعد أعلى الأنواع تكلفة، وأكثرها مرارة على أمن الأسرة، واستقرارها وأنه يحتاج لمساندة قوية من الدولة والمجتمع المدنى للتكاتف معه وأن البدء بفكرة إنشاء الصندوق، وإصلاح البنية العلاجية للطب النفسى يجب أن يسبق تنفذ القانون لتوفير الآليات اللازمة لذلك.

وعلى الرغم من غياب الإحصائيات الدقيقة حول الصحة النفسية فى مصر إلا أن تداخل الظروف العالمية، وما صاحبها من حروب واعتداءات بالمنطقة كلها ، وما واكب ذلك من أزمات اقتصادية تداخلت فى ظروف الأسر العربية بصفة عامة والمصرية خاصة، وما تزامن مع ذلك من نقلات تكنولوجية بالصوت والصورة خلقت كثيرا من الإحباطات النفسية، وهو ما أدى لارتفاع هذه النسب، حيث كشف التقرير الأخير لمنظمة الصحة العالمية عن أن المتعرضين للإصابة تصل نسبتهم إلى ١٧٪ بواقع ٧ ملايين مؤكدا قلة عدد الأطباء حيث يصل عددهم إلى (١٢٠٠) طبيب والمستشفيات إلى (١٢) مستشفى أشهرها الخانكة ، والعباسية، وحلوان والمعمورة، والمطار.. وأنه لا توجد أماكن إيواء وسيطة بين المرضى والدمج بالمجتمع.

والقانون الجديد الذى تصفه الوزارة بأنه مظلة شاملة لكل المرضى النفسيين سواء كان دخولهم إراديا، أو لا إراديا، يضم سبعة أبواب الأول يتعلق بنظام التطبيق الذى يشمل جميع المستشفيات المتخصصة فى الطب النفسى سواء كانت حكومية أو خاصة ، وأقسام الطب النفسى بالمستشفيات العامة والعيادات الخارجية الخاصة بها.. مؤكدا أنه لا يجوز إنشاء أو إدارة مستشفى خاص لعلاج المرضى المصابين بأمراض نفسية إلا بناء على ترخيص من وزارة الصحة والسكان الموكلة للمجلس القومى للصحة النفسية.

وينص الفصل الأول من الباب الثانى بالقانون على إنشاء المجلس القومى للصحة النفسية، ممثلا لوزارة الصحة يتم فيه تسجيل جميع النوعيات الخاصة بممارسة العلاج النفسى، وفقا للشروط التى تحددها الإجراءات التنفيذية لهذا القانون، ويتم تجديدها كل ٥ سنوات بقرار من الوزير يحدد فيه الاشتراطات والتجهيزات الواجب توافرها فى جميع نوعيات مستشفيات الطب النفسى.

ويتولى المجلس القومى للصحة النفسية مباشرة ومراقبة حجز، وعلاج المرضى النفسيين، والتأكد من تمتعهم بالضمانات والحقوق المنصوص عليها فى القانون ويجوز له أن يستعين بمن يراه من ذوى الخبرة والتخصص دون أن يكون له صوت فى المداولة.

وقد استحدث مشروع القانون إنشاء صندوق للصحة النفسية للمساهمة فى تطوير، ودعم علاج المرضى النفسيين بغرض توفير الاستقلال المادى لمجالس الصحة النفسية الموكلة برعاية حقوق هؤلاء المرضى (دون تمييز) على أن يتم تمويل هذا الصندوق من مصادر عدة، جزء منها من ميزانية الدولة والهبات، والوصيات، والتبرعات ورسوم التسجيل للمستشفيات والوحدات النفسية، وبما لا يزيد على ١٠ آلاف جنيه عند التسجيل وعند التجديد، فضلا عن رسوم استخراج الشهادات والتقارير الطبية.

وبحسب نصوص مشروع القانون الجديد فإنه يحق لكل مريض نفسى بلغ ١٨ عاما طلب الدخول لأحد مستشفيات الصحة النفسية، دون موافقة الأهل كما يحق له طلب الخروج فى أى وقت إلا أذا انطبقت عليه شروط الإدخال اللا إرادى والتى يحق فيها للطبيب النفسى المسئول أو من ينوب عنه أن يمنع مريض الدخول الإرادى من مغادرة المستشفى مدة لا تجاوز ٧٢ ساعة إذا رأى أن خروجه من المستشفى يشكل خطرا جسيما على سلامته وحياته أو على غيره.

ولا يجوز إدخال شخص لا إراديا أحد مستشفيات الصحة النفسية إلا بتوافر شروط معينة منها وجود دلائل واضحة على المرض، وأعراضه التى تشكل خطرا جسيما على المريض وعلى الآخرين أو الممتلكات ، ولزوم العلاج لمنع التدهور للمريض، ووجود هذا العلاج للحالة بالمستشفى وإبلاغ كل من الأهل ومدير المستشفى ومكتب الخدمة الاجتماعية، والمجلس المحلى للصحة النفسية والممثل للمجلس القومى، بقرارات إدخال المريض لا إراديا، ويعطى القانون الحق للطبيب النفسى المسئول أن يدخل مريضا دون إرادته أحد مستشفيات الصحة النفسية لمدة لا تجاوز أربعة أسابيع، وذلك بناء على طلب كتابى من أحد الأقارب حتى الدرجة الثالثة أو أحد ضباط قسم الشرطة التابع له محل إقامة المريض.

●ويعترض كثير من الأطباء على فكرة استشارة المريض العقلى فى علاجه أو خروجه ويقولون إن هذا القانون معطل لاستمرارية العلاج الذى يتواصل بلا توقف، وأنه من الأجدر الاهتمام بتحسين واقع الطب النفسى الحالى الذى ترتفع فيه أثمان العلاج النفسى بشكل متصاعد.

● وتمثل مسألة التوازن فى المصلحة بين المريض النفسى والمجتمع نقطة الخلاف بين الفريقين الموافق والرافض لمشروع القانون الجديد للصحة النفسية. فالمعارضون يرون أنه باب واسع لتيسير الجريمة، ونشر الهلع والخطورة فى المجتمع خصوصا أنه لم يتحدد فى القانون (نقطة فاصلة) بين المريض النفسى المدرك لحالته النفسية، والمستطيع الخروج منها وقتما يشاء وبين المريض العقلى غير الواعى لتصرفاته وسلوكه، وبالتالى فهو يحتاج لنوع من السيطرة عليه لذلك لا يستطيع الخروج بمفرده ولا يستطيع اختيار طبيبه أو مصلحته الذاتية.

● ويرى آخرون أن القانون الجديد فى صالح المجتمع لأنه يمنح المريض النفسى المتطوع كثيرا من الحقوق مثله مثل مريض القلب الذى يتعاطف معه الجميع مع أن الثانى أكثر صعوبة لأن المخ مثله مثل أى جزء فى الانسان يضعف ويمرض.. وله وسائل علاج كثيرة منها العلاج بالعقاقير وكذلك العلاج بالجلسات الكهربائية أو ما يسمى بجلسات ضبط إيقاع المخ وهى الأفضل لمرضى الفصام والهوس حيث تختل كهرباء المخ ويتم العلاج عبر صدمات كهربائية.